وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

رقم التسجيل:

أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر **LMD**

شعبة : العلوم التجارية **تخصص مالية وتجارة دولية**

اعداد الطالبة : **تحت اشراف الدكتور**

عبلي حنان **فرحات عباس**

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبني الصبر وحسن التدبير وأشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني في إتمام عملي ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلى أن أتقدم بأخص كلمات الشكر والعرفان وأصدق معاني التقدير والاحترام، إلى استاذي الذي أشرف على مذكرتي وأعانني وأرشدني: الدكتور فرحات عباس

إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة هذه المذكرة.

إلى الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي طوال سنوات دراسة

إلى كل من كان لي عونا في دراستي جامعية.

لكم مني كل التقدير والاحترام

الاهداء

إلى من سدد خطاي وأنار طريقي، إلى واهب الحياة رب العزة جل جلالـه، أهدي هذا العمل إلى أحق الناس بالإهداء، ومن نزلت بحقهم الآية الكريمة

{ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }[الإسراء 24]

إلى بسمة الحياة وسر الوجود.... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

أمي الحبيبة

إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي الغالي

إلى كل اخوتي كل باسمه

إلى كل من علمني حرفا ونصب علي معلما ووقفت أمامه طالبة علم.

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء وكل من عرف حسينة خير كل باسمه

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
الإهداء
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
مقدمة ..... أ

الفصل الأول : التجارة الخاجية في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية 6
المطلب الأول :تعريف التجارة الخارجية 6
المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية 8
المطلب الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية 9
المبحث الثاني : ماهية جائحة كورونا 11
المطلب الأول : مفهوم وأسباب ظهور جائحة كورونا 11
المطلب الثاني : تفشي جائحة كورونا 12
المطلب الثالث :تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية..... 17
خلاصة الفصل الأول : 26

الفصل الأول : تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : التجارة الخارجية الجزائرية قبل الجائحة 28
المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر 14
المطلب الثاني : الصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2018 35
المطلب الثالث : الواردات الجزائرية خلال فترة 2000-2018 39
المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا 44
المطلب الأول : صادرات الأزمة في ظل 2019-2020 44

المطلب الثاني : واردات الجزائر في ظل الأزمة 2019-2020 48
المطلب الثالث : تداعيات وسبل الخروج من الأزمة 52
خلاصة الفصل الثاني 63
الخاتمة 69
قائمة المراجع .....

فهرس الجداول

الجدول (01) يوضح التجارة الخارجية للجزائر الفترة خلال (2000-2018) 30

الجدول (02) يوضح الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة (2000-2018).....36

الجدول (03) يوضح الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018).....41

الجدول (04) يوضح اهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية.....47

الجدول (05) يوضح واردات المصنوعات المتنوعة 49

الجدول (06) يوضح المبادلات التجارية الجزائرية وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة.....52

مقدمة

مقدمة:

كانت المجتمعات البشرية قديما في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت تجارتها داخل البلد الواحد ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي ورغباتهم الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية وأصبحت تعد جزءا مهما من اقتصاد أغلب دول العالم، حيث تعتبر القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وزيادة الترابط بين دول العالم وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

والجزائر كسائر دول العالم عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها، مثلما شهدت تطورات فقد مرت بعدة صعوبات وأزمات أثرت بشكل مباشر على التجارة الخارجية واقتصاد الدولة، ومن بين هذه الأزمات، جائحة كورونا التي يشهدها كل العالم اليوم وتعتبر أكبر وأشد أنواع الأزمات العالمية التي تسببت في الإضرار بالاقتصاد العالمي والوطني وإحداث خلل في الأسواق حيث تضاف هذه الأزمة إلى سلسلة الأزمات الأخرى التي يعاني منها عالمنا، لكن جائحة كورونا تختلف عن سابقتها من الأزمات التي مست الاقتصاد العالمي على مر العصور، وأصبحت أهم موضوع يشغل الرأي العام في العالم حيث كثرت الآراء والمخاوف كونها أزمة معقدة ومزالت مستمرة وتأثر بشكل كبير على اقتصاد الدولة، وفضلا عن تعدد أبعادها وخدماتها على جميع الدول فالجزائر على غرار باقي الدول التي اتخذت جملة من التدابير الوقائية للحد من تفشي المرض، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية؟

ولمناقشة هذه الإشكالية ، طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة:

- ما هو دور التجارة الخارجية في اقتصاد الدولة؟
- ما هو واقع الجائحة وما مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري خصوصا لما مر بها من تحولات اقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية في اقتصاد أي دولة.
- تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في ربط اقتصاديات دول العالم.
- وباء كورونا أحد أسباب تعطل التجارة الخارجية للدول.
- التحكم في جائحة كورونا يؤدي إلى إعادة الحياة للتجارة بشكلها المعهود.
- التعايش مع جائحة كورونا كحل تفادي تدهور العلاقات والمبادلات التجارية حول العالم.

أهداف الدراسة:

- الإجابة عن الأسئلة الواردة في الإشكالية.
- اكتساب معارف جديدة للقارئ التي يستعين بها في بحثنا.
- إبراز أهمية التجارة الخارجية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول.
- إبراز تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

- التجارة الخارجية وما لها من أهمية في تطوير الاقتصاد باعتباره ركيزة أساسية في معاملات الدولية.
- إبراز مدى تأثير جائحة كورونا على المبادلات الدولية كونها من أسباب توقف المبادلات الدولية.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى موضوع محل الدراسة من الإجابة على الإشكالية ارتأينا إلى الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي باعتبارها أفضل المناهج التي تساعدنا على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها إلى نتائج دقيقة ومرضية.

محتوى الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة المتمثل في أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين وخاتمة، يشمل الفصل الاول الجانب النظري، أما الفصل الثاني الجانب التطبيقي بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول التجارة تعريفها وأهميتها وأسباب قيامها وتم التطرق أيضا إلى أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني حيث قمنا بوصف الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة وكيف تم تفشي هذه الأخيرة على الاقتصاد العالمي ككل.

الفصل الثاني تم من خلاله القيام بإحصائيات تحليلية لصادرات وواردات الجزائر قبل الجائحة وبعدها احصائيات للصادرات والواردات بعد الجائحة وتحليل النتائج من الجانب الاحصائي ثم في الأخير التداعيات وسبل الخروج من الأزمة.

الفصل الأول:
التجارة الخاجية في ظل جائحة كورونا.

تمهيد:

التجارة الخارجية في ظل جائحة كورونا تعتبر التجارة الخارجية القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية ومجالا للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث تعتمد كل دول العالم على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجاتها من سلع وخدمات والحقيقة التي تؤكدها التجارة الخارجية هي أن دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن غيرها، لهذا فإن الوضع الحالي الذي تمر به البلاد وكل دول العالم ازمة 2020 جائحة كورونا التي ساهمت في إغلاق أغلب أبواب ونوافذ التجارة الخارجية أثر بشكل كبير وسلبي على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

إن مصطلح التجارة الخارجية لا يعتبر جديدا بل ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من دول أخرى وضرورة تصريف المنتجاة التامة الصنع في الأسواق الخارجية، ونهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم هذه المعاملات إلى حركات دولية للسلع والخدمات وحركات دولية لرؤوس الأموال وهذا يعني أن التجارة الخارجية تنصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة [1].

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة [2].

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2008، ص 9.

[2] حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002م، 1423هـ، ص 14.

ويبين التعريفين مكونات الصادرات والواردات، بحيث يشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الانتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الانتاج، كما يتضح الهدف الرئيسي من التجارة من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الخارجية عبر الحدود السياسية للدولة "[1].

يبين هذا التعريف تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي: [2]

- **تبادل السلع الملموسة،** كالسلع الاستهلاكية والانتاجية والمواد الأولية.
- **تبادل الخدمات،** كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.
- **حركة رؤوس الأموال،** والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية.
- **تبادل عناصر الانتاج المختلفة،** المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات، أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف للتجارة الخارجية:

" هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة التي تتمثل في تبادل السلع والخدمات والنقود وتبادل عناصر العمل ".

[1] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الانتاجية والتنافسية للدولة حيث تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية والأسواق النقدية والمالية ويعكس الامكانيات الاقتصادية للدولة في تحقيق مكتسبات التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إيجابيات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

وتتمثل أهمية التجارة الخارجية فيما يلي: [1]

- تحقيق أكبر إشباع ممكن من السلع والخدمات، مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية، وذلك من خلال الحصول على سلع وخدمات يصعب انتاجها محليا.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا، لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الانتاجية لها.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارية الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع وخدمات بكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الانتاج وتقسيم العمل.

[1] حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2002-1423 هـ، ص 17-18.

ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأسمال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء التنمية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

إن تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى محدودية الموارد الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها، وهذا راجع إلى أن الحاجات البشرية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة غير محدودة لتنوعها وتعددها، وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن انتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية. وهذه الندرة النسبية تتفاوت وتختلف من بلد لآخر مما ادى إلى إلزامية قيام تجارة بين البلدان من أجل إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول من خلال تطبيق مبدأ التخصيص في الانتاج وذلك لأن التخصيص الانتاجي يؤدي إلى زيادة اتقان العمل ورفع الانتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي انتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة وهذا لا يمكن أن يكون إلا في ظل التجارة الحرة بين الدول من أجل مبادلة الفوائض الانتاجية.

ويمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية: [1]

- التوزيع اللامتكافئ لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت التكاليف، وأسعار عوامل الانتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى إنخفاض في تكاليف الانتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لانتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الانتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي، اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
- اختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والتجارة بها عالميا.

المبحث الثاني: ماهية جائحة كورونا

المطلب الأول: مفهوم وأسباب ظهور جائحة كورونا

يعيش العالم اليوم تبعات انتشار وباء فيروس كورونا الذي مس مختلف القطاعات، حيث ظهر مرض كوفيد 19 كحالات عدوى للبشر في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019 وتحديدا في شهر ديسمبر وسرعان ما امتدت عدواه إلى معظم دول العالم متسببا في إصابة وعدوى الملايين ووفاة آلاف البشر، ويعتقد أن منشأ فيروس كورونا حيواني طبيعي، وجلب معه معاناة بشرية كبيرة، أو اضطرابات اقتصادية ووضع القيود على السفر واغلاق المصانع، والانخفاض الحاد في أنشطة قطاع الخدمات .

وتعرف الجائحة [1] على أنها فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات واسعة الانتشار والتي تسبب نزلات البرد التي تتراوح بين الشائعة إلى نزلات برد حادة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسي MERS ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد 19 والذي لم يكن هناك اي دراية عن آلية عمله قبل بدئ تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.

وتشمل أعراضه [2] الأكثر شيوعا في الحمى والسعال الجاف والتعب بدرجة أقل الآلام والأوجاع، احتقان الانف ألم الحلق، أو الاسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة يتعافى معظمهم المصابون بنسبة 80% من المرض دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، وتستند حدة المرض لدى شخص واحد فقط تقريبا من 5 أشخاص يصابون بعدوى الكوفيد 19، حيث يعانون

[1] بولعراس صلاح الدين 2020، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات عالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ص 163.

[2] خبولى أحمد: توايتية الطاهر، 2020، دراسة تحليلة وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد 20، ص 131.

من صعوبات التنفس، وترتفع مخاطر الاصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.

يعرف سبب كورونا أنه حيواني المصدر ثم انتقل إلى البشر وانتشر بسهولة بين الناس، والعلماء مستمرين باكتشاف المزيد عن كيفية انتشاره وأسبابه، حيث اظهرت البنيات أنه ينتشر من خلال المخالطة الشخصية اللصيقة، أو الانتقال بالهواء، أو ملامسة سطح أو شيئا ملوثا بالفيروس ثم لمس أحد أعضاء الجسم.

حيث لم يتم ربط فيروس كورونا بشكل نهائي بحيوان معين لكن يعتقد الباحثون أن انتقال هذا الفيروس حدث من خلال المبادلات التجارية بأنواعها انطلاقا من السوق المفتوح في مدينة ووهان الصينية.

المطلب الثالث: تفشي جائحة كورونا وعلاقتها بالاقتصاد العالمي

من الملاحظ أن العالم يعيش اليوم وضعا غير مألوف، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدو أحداثا مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف بكورونا أو كوفيد 19، إذ يعد هذا الوقع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الانسانية جمعاء ليس لخطورته فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي، فكما هو معروف آثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والاشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية حيث فرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، العزل الصحي والتباعد الاجتماعي ومنع السفر، مما انعكس سلبا على الاقتصاد حيث أصبح يعيش حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة.

حيث جاء الفيروس التاجي وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، وانهياره بصفة كلية.

فقد عرقل الانتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى فرضت حظر التجوال، واصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.

وقد يشهد العالم أسوء ازمة اقتصادية، وتعتمد هذه الاحتمالات على مدى تفشي الفيروس من حيث الزمان والمكان، وعمق الأزمة التي تسبب فيها، حيث كلما طال أمد الصراع ضد فيروس كورونا أدى ذلك إلى تراجع قيمة الأصول المالية للاستثمارات المنجزة مع تزايد أزمة الديون وقلة الانتاج مما سيؤدي حتما إلى ظهور حالات الافلاس الاقتصادي وانهيار مفاجئ للعديد من الأصول والبورصات العالمية بسبب صعوبة التنبؤ بحركة الأسواق، ويتكون لذلك تبعات اجتماعية واقتصادية كبيرة وضغوط هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وجهت جائحة كورونا ضربة موجهة للاقتصاد العالمي فأصبح يعاني بالفعل من هشاشته، فإن الخسائر في هذا المجال ستكون كبيرة، وتجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية.

حيث يشهد الاقتصاد العالمي آثار وخيمة بسبب جائحة كورونا [1] حيث قدر بنك التنمية الآسيوية كلفة تداعيات على تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العلمي وفق آخر تحديث له منتصف شهر ماي الجاري ما بين 58 ترليون دولار و 88 ترليون دولار من الخسائر أي ما يعادل 6.4% إلى 9.7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 ترليون دولار و 1.6 ترليون دولار، بما ان تداعيات الجائحة امتدت لاكثر من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم.

تخلف حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين والانسحاب من دائرة التجارة العالمية وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد، وستكون الأضرار طويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة

[1] منظمة الصحة العالمية 2020.

للغاية في الاقتصاديات التي تعاني أزمات مالية، وهي البلدان المصدرة للمنتجات الطاقوية بسبب انهيار أسعار النفط، وفي المتوسط في فئة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على مدى خمس سنوات، قد يؤدي لكساد تصاحبه أزمة مالية إلى انخفاض الناتج [1] المحتمل نحو 8 %، اما في البلدان المصدرة للطاقة من بين هذه الفئة، ففي المتوسط قد يؤدي كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط غلى انخفاض الناتج المحتمل بنسبة 11%.

من كل ما سبق نلاحظ أن تداعيات الكورونا للكثير من النواحي الاقتصادية ومن أهم هذه التداعيات: [2]

1. تأثير الجائحة على العمالة الاقتصادية:

قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال أسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل.

2. أثر الجائحة على العمالة في القطاعات المنظمة:

من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات تواجه الآن انخفاض حاد في الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص ما يشكل نسبته 38% من التوظيف العالمي.

[1] منظمة الصحة العالمية 2020.

[2] بولعراس صلاح الدين، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، سبتمبر 2020، ص 166-167.

3. تأثير الجائحة على العمالة في القطاعات الغير منظمة:

قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك 1.6 مليار شخص في العالم يعملون في القطاع الغير منظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات بشكل كلما استمرت تدابير الإغلاق.

كما قد حذرت دراسة سابقة للمنظمة من أن منطقة إفريقيا، لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظم، الأمر الذي يشكل بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات، تحديات صحية واقتصادية شديدة للحكومات، كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين بـ 60 في المائة على مستوى العالم، كما توقعت انخفاضا أكبر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4. أثر الجائحة على البطالة العالمية:

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشى كوفيد 19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثر الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها، وقدر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 15 مليون و 242 مليون وظيفة كما قدر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 ترليون دولار إلى 1.8 ترليون دولار وبناءا على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الازمة الصحية على العمل توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 بـ 25 مليون عاطل عن العمل، كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم يؤدي إلى بطالة قسرية.

5. أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية : [1]

[1] بولعراس صلاح الدين (ص)، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآتية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– المجلد 20– سبتمبر 2020.

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوض، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجاة النفطية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي تأثرت سلبا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجاة النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة للإضرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقسيم الحركة العالمية.

كما تأثر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثير قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل انتاج ونقل النفط العالمي، وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى مستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل المنصرم على غرار ما جرى تداوله لبعض الخدمات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37.

وكل هذا جاء بعد الانتعاش وتوقعات النمر المتفائل الذي شهدته إلا أنه تحول بعد انتشار هذا الفيروس الذي امتد إلى مشاكل السيولة ورأس المال ليشمل الاقتصاد الحقيقي ويمس ذلك على نطاق غير مسبوق.

ونتيجة الترابط بين جميع القطاعات وعلاقتها بالقرارات السياسية فقد أثر تعطل الحركة والنقل من خلال الحجر الصحي المفروض على مئات الملايين من الناس على الأعمال في المدى القريب وعواقب أقل توقعا على المدى الطويل، ويتضح ذلك على سبيل المثال في الانخفاض في استهلاك الصيني، والضغط على الشركات في عديد من القطاعات وعلى الطيران والتعليم في الخارج والبنية التحتية والسياحة والترفيه والضيافة والالكترونيات والسلع الاستهلاكية والكمالية، فقد أصبح الاقتصاد العالمي يفتقر إلى العمالة مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد في الوقت المناسب وإثارة تحذيرات المبيعات عبر التكنولوجيا والسيارات والسلع الاستهلاكية والأدوية وغيرها من الصناعات وانخفضت أسعار السلع الأساسية نتيجة انخفاض استهلاك المواد الخام.

المطلب الثالث : تاثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية،ومن بين هذه الدول التي تاثرت بهذا الوباء الجزائر وبشكل خاص تضرر قطاع التجارة بفرعيه الداخلي والخارجي،وهنا نأتي لإبراز أهم آثار هذه الجائحة على التجارة الخارجية في النقاط التالية :

1- قد فاقمت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجدّ وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، مترافقة في أسعار النفط في عام 2020 مكامنَ الخلل في الاقتصاد الجزائري، إذ يعاني الاقتصاد عدّة مسائل بنيوية ترتبط بسوء إدارة بالانخفاض الريوع المتراكمة في العقد الأوّل من القرن وبيئة أعمال غير ملائمة يطغى عليها الجيش وقطاع خاص مقيّد. والأهم أنّ الاقتصاد شديدُ الاعتماد على الغاز والنفط، اللذَين يتأثّران بتقلّبات الأسعار وبالفعل

استأثرت ريوع الغاز والنفط بنسبة 19 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الجزائري للعام 2018 و40 في المئة من الموازنة الحكومية للعام 2018، فيما استأثرت صادرات النفط بنسبة 94 في المئة من صادرات البضائع في العام 2017. ونظراً إلى الضغوط المفروضة مؤخّراً على الموازنة الوطنية، من المتوقّع أنّه ينبغي على شركة سوناطراك، وهي شركة الغاز والنفط الجزائرية المملوكة من الدولة (وتسيطر على أكثر من 75 في المئة من إنتاج الهيدروكربون الإجمالي)، أن تحدّد سعر برميل النفط عند 118,20 دولار في العام 2020 و 135,20 دولار في العام 2021 للوصول إلى نقطة التعادل المالي.

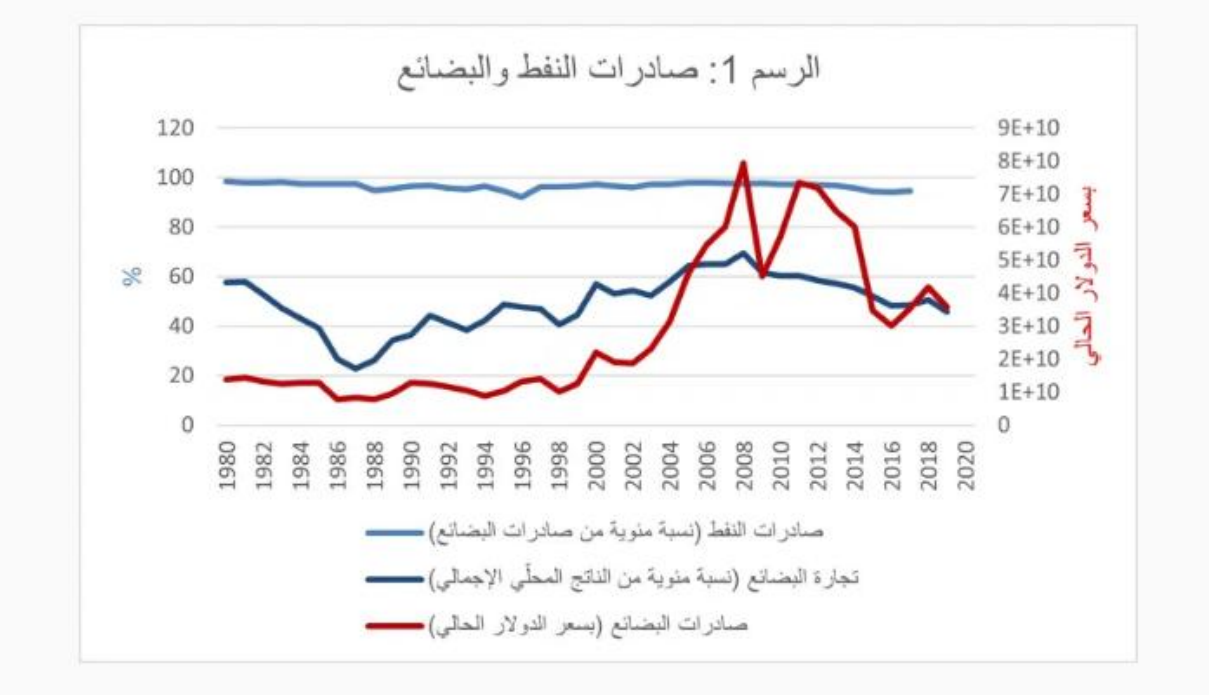

المصدر:بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

بيد أنّ الجزائر ما زالت تُراكِم عجزاً مالياً ضخماً من المتوقّع أن يصل إلى 16,5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2020 و14,8 في المئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون. وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرَين الأوّلين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثّفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26 في المئة. علاوة على ذلك، أثّر فيروس كورونا المستجدّ بشدّة في بعض أهمّ الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتّى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي.

2-تفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقّع أن تبقى ما دون 45 دولاراً طوال سنة 2021. علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يؤدّي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر. ومن المتوقّع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار وبالإجمال،

وتبعاً لأحدث توقّعات صندوق النقد الدولي، من المتوقّع أن يتقلّص الاقتصاد بنسبة 5,5 في المئة في العام 2020.

المصدر:بنك المعومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي

3-أقرت الحكومة الجزائرية قيودًا على الرحلات الجوية، وإغلاقًا للحدود الجوية والبحرية والبرّية، مما تسبّب في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، والمعاملات المالية بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات.

في السياق نفسه يعرف قطاع الفندقة شللًا وصلّ وإلى حدود 80 في المائة تقريبًا، حيث صرح عضو في الفيدرالية الوطنية للفندقة لوسائل الإعلام أن بعض الفنادق لم تستقبل زبائن منذ أسبوعين.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج.

4-يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قرّرت السعودية تعليق العمرة إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا.

5- وإذا نظرنا إلى حظيرة السيّارات في الجزائر، خاصّة وسائل النقل والشاحنات، فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظلّ غلق المصانع الصينية، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر عرف بدوره عجزًا بشكل ملحوظ، وبحسب خبراء فإن فترة تسليم البضائع بين الجزائر وبكين، تتراوح تقريبًا بين 3 إلى 4 أشهر، وهذا في ظلّ تراجع نشاط الموانئ في العالم.

6-نقص تام في دخول وتداول العملات الاجنبية مما أثر سلبا على سعر الصرف بسبب تقلص كمية الواردات .

-لقد لاحظنا أن تراجع أسعار النفط وشلل حركة الأشخاص والبضائع على وقع انتشار كورونا، تضع الجزائر في مواجهة تكاليف اقتصادية كبيرة وكان بامكان أن تكون أكبر لولا لم تتخذ الحكومة مجموعة من التدابير بصورة مستعجلة كقرار تقليص حجم الواردات وتاجيل بعض الاستثمارات وزيادة حجم الانفاق الحكومي ،ناهيك عن تمويل العجز التجاري عن طريق احتياطي الصرف .

لعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا مايلي :

قطاع المحروقات :

تشكل إيرادات النفط والغاز 94بالمئة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمئة من ميزانية الدولة ، ومن المتوقع أن يتسبب انحصار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا فيتقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية جائحة كورونا والمواكبة البعدية خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي 2020 ،انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 6,20 مليارات دولار ، مقابل 4,37 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون االمالية التكميلي 2020.

2- قطاع الصناعة:

إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمئة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة انتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبئ الجو دون توفر مداخيل مقابل هذا الانفاق الكبير على الجو، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلسلة التوريد وقلة توفر المواد الأولية لبعض الصناعات ومشتقاتها ، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجع ت صادرات الصين بنسبة4.11 . ٪ كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 4.6 ،٪ وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، بالاظافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة ، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصامع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

3- قطاع النقل :

سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات

أثرها على النحو التالي

3-1 النقل البحري :

سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع

3-1-1 النقل البحري للمسافرين:

بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد 19 ، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدر ب 50 بالمئة من رقم أعماله، ونظرا الى قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين ، و الذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسات الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.

3-1-2 النقل البحري للبضائع :

سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا الى أهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع ، وبالتالي فإن تبادل البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة .

3-1-3الجوي النقل :

لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمي بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن أزمة فيروس كورونا كوفيد -19 قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020، بانخفاض55 % مقارنة بعام 2019 وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت3.1 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس على ارض الوطن والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير

المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمئة مقارنة بالمداخيل المسجلة نفس الفترة من سنة 2019

. 3-1-4 النقل بالسكة الحديدية :

بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية, منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل ، قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمئة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

نقل المسافرين :

كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمئة .

نقل البضائع :

لم يتأثر نقل البضائع بسبب ابقاء عل نشاط نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمئة.

خسائر أخرى :

إضطرت الشركة إحالة 50 بالمئة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالظافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة و الصيانة .

4- قطاع السياحة:

لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات ، وان جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكلات السياحة الأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الاجبارية ، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

5- القطاع الجبائي :

ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي .

6- القطاع الفلاحي :

بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

7- احتياطي الصرف من العملات الأجنبية :

توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل سينخفض عن مستواه من 6.51 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 2.44 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملة الأجنبية ، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري .

8- أثر كورونا على البطالة في الجزائر:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 2.5 بالمئة في عام 2020 ، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 بالمئة ، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عامل مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة الى تم كنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة ، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ1.20 % في قانون المالية 2020 ،سينعكس آليا على ا ستثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشئات القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة ، كما يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى و إن كان يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، و ذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمئة من حجم التشغيل الكلي.

كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أثرت أزمة "كوفيد 19" على مختلف مجالات الاقتصاد العالمي وأدائه، وتعتبر التجارة العالمية من بين أهم اوجه هذا التأثير لتشمل الاقتصاديات النامية، حيث تأثرت تجارتها الخارجية بشكل ملحوظ وقد انعكس هذا على أداء تجارتها.

ومن خلال ما سبق تم التعرف على درجة واتجاه تأثير أزمة الجائحة على التجارة العالمية واقتصاديات الدول بشكل عام والتجارة الخارجية الجزائرية واقتصادياتها بشكل خاص.

الفصل الثاني

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية مصدر رفاهية ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدولة النامية والمتقدمة على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية واعتمدت الجزائر إستراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات، إلا أن هذه الفترة المتزامنة مع ظهور جائحة كورونا دفع بالدولة إلى إعادة النظر في هيكل صادراتها ووارداتها.

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية قبل الجائحة

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغيرات على مستوى هياكلها الاستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها سعيا لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين.

كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية الموجهة لهما، فالشركة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة وتحرير التجارة العالمية.

وحرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وانما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن مسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الانتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فهم القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة.

واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)[1]

جدول رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر- الفترة (2000-2018) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.9
معدل التغطية%	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	

[1] المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر مخبر MQEMAD جامعة الجلفة صفحة من 92 الى 98 صفحة 104/102 صفحة 108.

الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميـــزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	−10.86	−5.02	
معـــــدل التغطية%	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: (DGD,2019)

شهد الميزان التجارى تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و 24.85 دولارا للبرميل سنة 2001 ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا. فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002. وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240 سنة 2000 إلى 157/ سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا يقدر ب 11.07 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات ب: 24.61 مليارا بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة

الواردات ارتفعت بأكثر من 12 % لتصل إلى 13.53 مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر ب 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب28% مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب97٪ من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل 29.03 دولارا للبرميل سنة 2003. فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي ابنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003. وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5 % لتصل إلى 31.55 مليار دولار. في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35 % مقارنة بسنة 2003. ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار. وما يلاحظ سنة 2004 هو انخفاض معدل التغطية إلى 175 مقارنة ب 182% سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و2006 وبلغ ما اقيمته 25.64 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات، حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016. شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار. وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6 ٪ مقارنة مع سنة 2015. أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء. إذ بلغت الواردات

الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4 مقارنة بسنة 2005.

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78٪ مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار. وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 28.8% في حين أن الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10.1 % لتبلغ ما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار صادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2 ٪ مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218 بعدما وصل سنة 2006 إلى 255.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري. إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك، والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007، وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منها حوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم أن أسعار البترول بدات في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا اللازمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، وإلى جانب ذلك فقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42% .

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل 44.41 مليار دولار سنة 2009. بالرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من

المحروقات بنسبة 1.78٪ مقارنة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس بالإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية من 115 سنة 2009 إلى 141 سنة 2010.

ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب 29.24 مليار دولار. إذا بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي 28٪ مقارنة مع سنة 2010، منها حوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات، و بلغت الواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بزيادة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية إلى 156% سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار. حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى 9.94 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59 % والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23%، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143 سنة 2012 إلى 118 سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08.% وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91 %، نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1% سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 173 سنة 2015.

في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016. أي بزيادة قدرها 4.8 ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما اثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6 ٪ بالرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار. إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015. ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22 ٪ مقارنة مع سنة 2016. وكذا انخفاض بطيئ في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار. وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76%.

وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام المؤقتة إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجز بـ 5.02 مليار دولار. إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار. في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار. ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89%.[1]

[1] المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر مخبر MQEMAD جامعة الجلفة صفحة من 92 الى 98 صفحة 104/102 صفحة 108

المطلب الثاني: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018):[1]

أ. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية:

جدول رقم (02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	فلاحية	سلع صناعية
2000	32	21419	44	465	11	47
2001	28	18484	37	504	22	45
2002	35	18091	51	551	20	50
2003	48	23939	50	509	1	30
2004	59	31302	90	571	0	47
2005	67	45094	134	651	0	36
2006	73	53429	195	828	1	44
2007	88	58831	169	993	1	46
2008	119	77361	334	1384	1	67
2009	113	44128	170	692	0	42
2010	315	55527	94	1056	1	30
2011	355	71427	161	1496	0	35
2012	315	69804	168	1527	1	32
2013	402	62960	109	1458	0	28
2014	323	60304	109	2121	2	16
2015	235	32699	106	1597	1	19
2016	327	28221	84	1321	0	54
2017	349	33261	73	1410	0.29	78
2018	373	38338	92	2242	0.30	90

[1] المرجع نفسه.

المنتجات الصناعية غير غذائية	المجموع
13	22031
12	19132
27	18825
35	24612
14	32083
19	46001
43	54613
35	60163
32	79298
49	45194
30	57053
15	73489
19	71866
17	64974
11	62886
11	34668
19	30026
20	35191.2
33	41168.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (DGD,2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية. وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه. غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة. مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات. فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة الصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة، بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.[1]

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة. وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 ب 38 مليار دولار أي ما نسبته

[1] المرجع نفسه.

93.12% من إجمالي الصادرات. نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات، إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018، فبعد أن كانت تمثل حوالى 5.48% سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87 سنة 2017 ثم 6.88% سنة 2018 والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018.

شكل رقم (02): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الزبائن)

لوحدة: مليون دولا

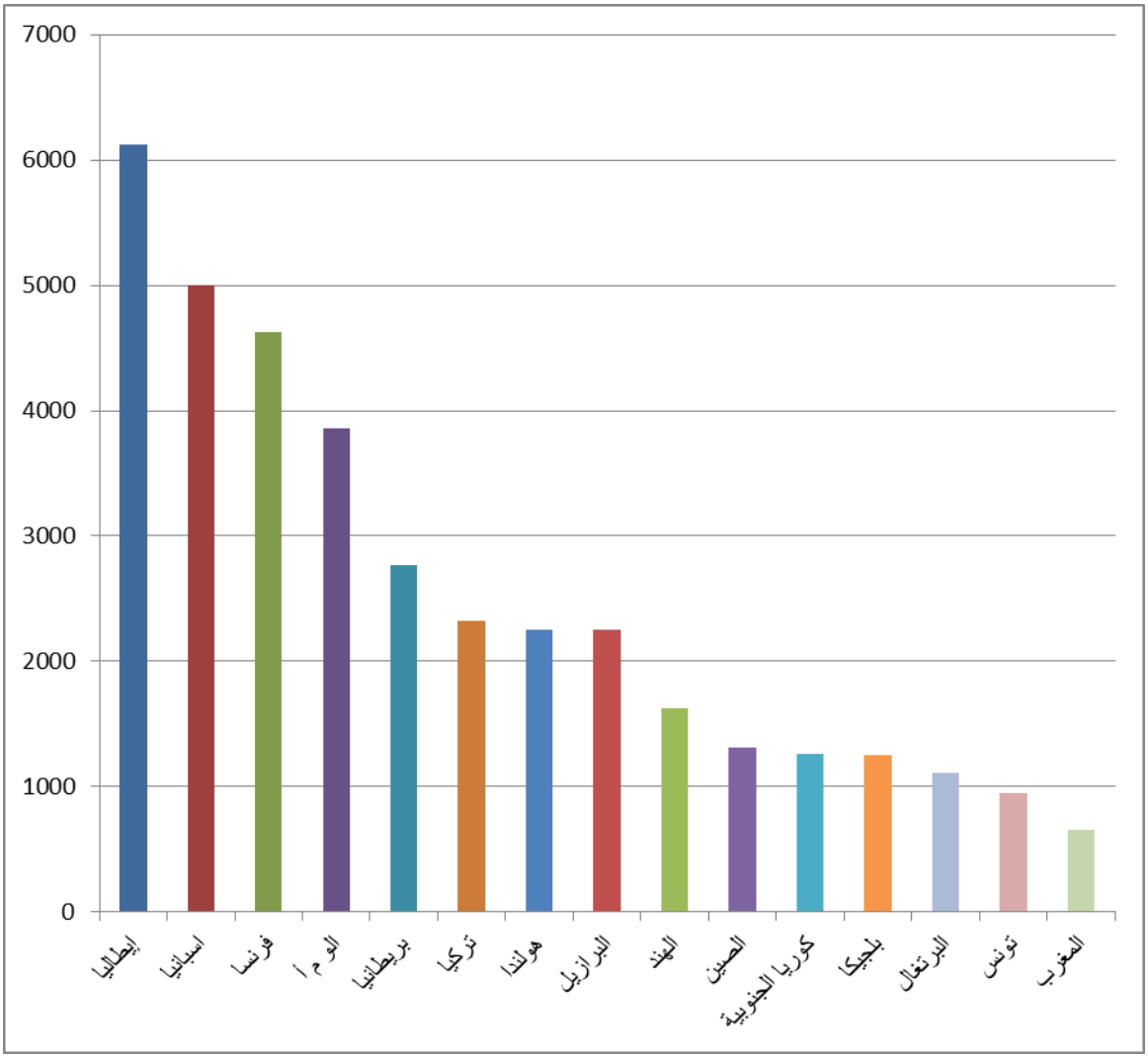

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

DGD, Rapport sur les statiques du commerce exterieur de l'algerie, 2018, p.18

يتضح ان اهم زبائن الجزائر سنة 2018 إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88 ٪، ثم إسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي ب 12.15 % ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 11.25 ٪ من إجمالي الصادرات، بينما

احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و 15 على التوالي ب2.31% (952 مليون دولار) و 1.59٪ (653 مليون دولار). مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب، وسجلت أكبر نسبة ارتفاع مع الصين ب 89.18 % مقارنة بسنة 2017.

المطلب الثالث: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018) [1]

الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر ب 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

[1] المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر مخبر MQEMAD جامعة الجلفة صفحة من 92 الى 98 صفحة 104/102 صفحة 108

جدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	فلاحية	سلع استهلاكية غير غذائية	سلع تجهيزية صناعية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	1393	3068	9173
2001	2395	139	478	1872	155	1466	3435	9940
2002	2740	145	562	1336	148	2112	4423	12009
2003	2678	114	689	2857	129	2797	4955	13534
2004	3597	173	784	3645	173	3107	7139	18308
2005	3587	212	751	4088	160	3011	8452	20357
2006	3800	244	843	4934	96	5243	8528	21456
2007	4954	324	1325	7102	146	6397	8534	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	6145	13093	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	5836	15139	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	9997	15776	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	7328	16050	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	11210	13604	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	10334	18961	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	8676	17076	51702
2015	9316	2376	1560	12034	664	8338	15412	47089
2016	8223	1613	1563	11437	503	8511	13995	46059
2017	8438	1992	1527	10985	611	9756	13433	46197
2018	8573	1015	1898	10959	563			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(DGD, Direction Générale de la Douane, 2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر ب 58.58 مليار دولار. وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاع طفيفة من 658 إلى 664 مليون دولار. أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار. بينما شهدت سنة 2017 تذبذبا في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف. في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6%، ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29 ٪، سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6% بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضا متفاوتا.

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر ب 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 7.29 من إجمالى الواردات، ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية، في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018.

الشكل رقم (04): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)

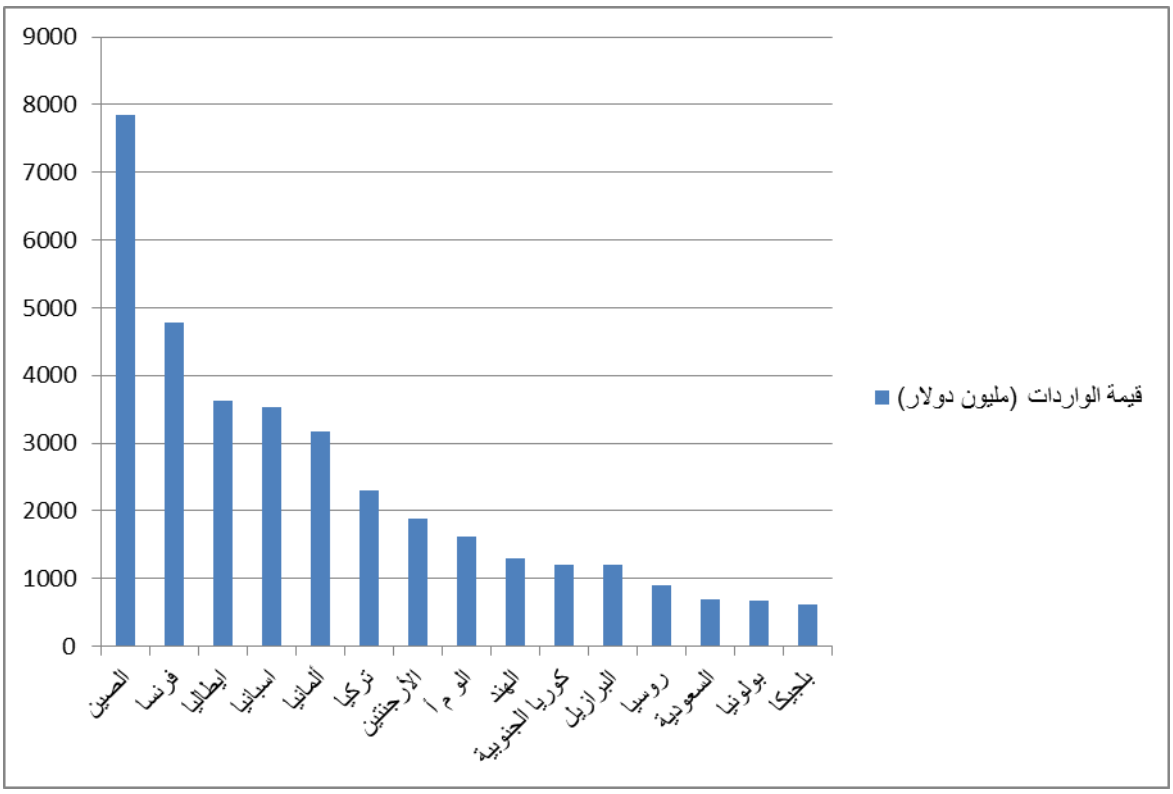

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

DGD, Rapport sur les statiques du commerce extérieur de l'algerie, 2018, p.18

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن من أهم الموردين للجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمة 7850 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 16.99% من اجمالي الصادرات، فرنسا بمبلغ 4781 مليون دولار أي بنسبة 10.35% ثم إيطاليا بقيمة 3653 مليون دولار أي ما يمثل 7.91% مع العلم أن الواردات الجزائرية من الصين انخفضت بحوالي 5.77% مقارنة بسنة 2017، وارتفعت مع فرنسا بحوالي 11.08% مقارنة بسنة 2017 كذلك.

لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل أثار الأزمة و الرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة.

بالنسبة للجزائر كان آثر الازمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي ل2020، انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولى 2020 ، هذا بالإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة تداعيات الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة.[1]

[1] المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر مخبر MQEMAD جامعة الجلفة صفحة من 92 الى 98 صفحة 104/102 صفحة 108

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا(2019-2020)

المطلب الأول : صادرات الجزائر في ظل الأزمة

تهيمن المحروقات على البنية العامة للصادرات بسبة 91.78% من إجمالي صادرات الجزائر في سنة 2020، في حين تبقى بقية الصادرات هامشية بنسبة 7.80% أي ما يعادل 1.96 مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 5.77%، مقارنة بالسنة الماضية. (أنظر الشكل)

الشكل رقم ( ): هيكلة الصادرات

(القيمة مليون دولار أمريكي، سنتي 2019-2020)

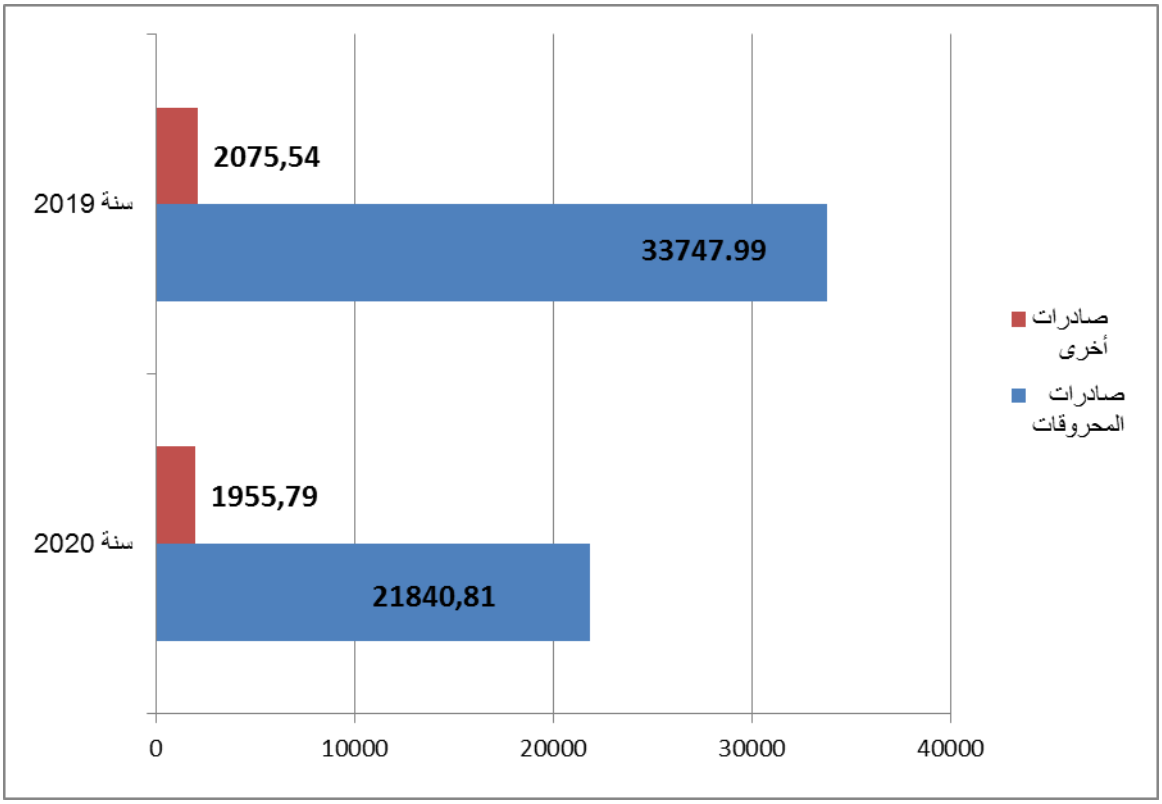

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

مديرية الدراسات والاستشراف:

تتركز صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على عدد قليل من المنتجات حيث تمثل أكبر خمس منتجات مصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2020 نسبة 77.19% من القيمة الاجمالية للصادرات خارج المحروقات (أنظر الجدول 11.3).

تمثل كل من الأسمدة (41.29%)، السكر والمولاس (دبس السكر) وعسل النحل (15.61%) العناصر الكيميائية غير العضوية (12.36%) الجبر، الأسمنت، ومواد للأبنية مصنعة (4.19%) والفواكه والجوزيات (باستثناء الجوزيات الزيتية)، طازجة أو مجففة (3.74%) أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

وبالمقارنة مع سنة 2019، تتعلق الزيادات المسجلة بشكل رئيسي بكل من المحركات غير الكهربائية بنسبة 380.97% الفواكه والجوزيات الطازجة أ, المجففة بنسبة 16.83%/ والجيرن الأسمنت، ومواد للأبنية مصنعة بنسبة 13.56%.

أما بالنسبة للانخفاضات فقد مست بشكل رئيسي كل من القضبان وأسياخ وزوايا ومقاطع من حديد أ, صلب، العناصر الكيميائية غير العضوية والأسمدة الخام، بالنسب المتتالية 46.10%، 32.33% و 19.16%.

الجدول رقم (04): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا للتصنيف الموحد للتجارة الدولية التنقيح 4

(حصص نسبية %، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير %	المعدل التراكمي
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %		
582	اسمدة (هذا ما هو مذكور في المجموعة 272)	801.26	**38.60**	807.61	**41.29**	0.79	41.29
061	سكر ومولاس وعسل نحل	261.67	**12.61**	305.26	**15.61**	16.66	56.90
522	عناصر كيميائية	357.19	**17.21**	241.71	**12.36**	-12.33	69.26
661	جير واسمنت ومواد للأبنية مصنعة	60.79	**2.93**	81.92	**4.19**	14.74	73.45
057	فواكه وجوزيات طازجة أو مجففة	64.02	**3.08**	73.21	**3.74**	14.35	77.19
272	أسمدة خام، غير ما في القسم 56.	68.61	**3.31**	35.46	**2.84**	-19.16	80.03
734	محركات، غير كهربائية (عدا ما يدخل منها في المجموعات 712و 713و 718 أجزاء هذه المحركات غير المذكورة ولا الداخلة في موضع آخر.	9.62	**0.46**	46.11	**2.36**	379.41	82.38
878	قضبان وأسباخ وزوايا وأشكال ومقاطع (بما في ذلك الستائر الداعمة) من حديد أو صلب	68.11	**3.28**	36.71	**1.65**	-46.10	54.26
775	معدات كهربائية وغير كهربائية من الطراز المنزلي، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	37.83	**1.82**	31.17	**1.59**	-17.60	55.56

612	محـولات، فيتـولات، وفيتـولات، محـولات ومشتقاتها المهلجنة	18.81	**0.91**	26.43	**1.35**	40.43	57.21
المجموع الجزئي		1747.93	**84.22**	1705.57	**87.21**	−2.42	57.21
أخرى		227.62	**15.78**	250.22	**12.79**	−23.62	100
المجموع		2075.34	**100**	1955.79	**100**	−5.77	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

المطلب الثاني : واردات الجزائر في ظل الأزمة(2019-2020)

تبين تشكيلة الواردات وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة، تنقيح 4، خلال سنة 2020 ما يلي:[1]

1)الأغذية والمشروبات: 7.74 مليار دولار أمريكي، موزعة بين منتجات أولية (3.36 مليار دولار أمريكي) و منتجا مجهزة (4.11 مليار دولار أمريكي):

2)لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر: 12.92 مليار دولار أمريكي، منها 86.86% للمنتجات المجهزة:

3)سلع إنتاجية وأجزاؤها وملحقاتها: 7.48 مليار دولار أمريكي، موزعة بين سلع إنتاجية (عدا معدات النقل) بقيمة 4.95 مليار دولار أمريكي و 2.53 مليار دولار أمريكي للأجزاء والملحقات:

4)سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر: 3.45 مليار دولار أمريكي، تتكون من منتجات معمرة (16.43%) شبه معمرة (23.31%) ومنتجات غير معمرة (60.26%) (أنظر الجدول 2.4).

الجدول رقم (05): واردات المصنوعات المتنوعة

(حصص نسبية %، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار أمريكي)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير %
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %	

[1] المديرية العامة للجمارك.

874	أدوات وأجهزة للقياس والفحص والتحليل والتحكم، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	325.91	**14.10**	304.49	**17.28**	**-6.57**
895	أصناف من لدائن غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	240.61	**10.41**	215.72	**12.24**	**-10.34**
872	أدوات وأجهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، للأغراض الطبية أو الجراحية أو لأغرض طب الأسنان أوا لطب البيطري	134.91	**5.84**	149.69	**8.49**	**10.96**
851	أفنية	202.98	**8.78**	141.23	**8.01**	**-30.42**
899	مصنوعات متنوعة غير مذكورة ولا واردة في موضع آخر.	135.27	**5.85**	116.59	**6.61**	**-13.81**
821	الأثاث وأجزاؤه: والأسرة والحشايا (المراتب) وحوامل الحشايا والوسائد وغيرها من المفروشات المحشوة.	179.04	**7.75**	109.24	**6.20**	**-38.98**
845	ألبسة من أقمشة نسجية، سواء كانت أو لم تكن مضبوكة بستارة أو بإبرة معلوفة (كروشيه) غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	118.91	**5.15**	93.21	**5.29**	**-21.61**
812	تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	82.31	**3.56**	72.86	**4.13**	**-11.48**
المجموع الجزئي		1419.94	**61.45**	1203.04	**68.25**	**-15.28**
أخرى		890.82	**38.55**	559.53	**31.75**	**-37.19**
المجموع		2310.77	**100**	1762.58	**100**	**-23.72**

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

1.لمحة عامة:

- سجلت التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية تراجعا بنسبة 25.17%.
- سجلت الواردات انخفاضا يقدر بـ 17.99% موازاة مع الصادرات التي خضعت إلى نفس الاتجاه مسجلة بذلك انخفاض بـ 33.57%.
- بالنسبة للواردات، فإن اللوازم الصناعية غير مذكورة في موضع آخر تحتل أكبر حصة نسبية بمعدل 37.57% (سجلت انخفاضا نسبته 17.33%) تليها السلع الانتاجية وأجزاؤها وملحقتها بحصة 21.74% (بانخفاض نسبته 17.98%) ثم الأغذية والمشروبات بحصة نسبية 21.73%. (بانخفاض نسبته 6.75%)
- من حيث التطورات، فإن معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها والوقود وزيوت التشحيم، سجلت الانخفاضات الأكثر اعتبارا بنسبة 52.49% و 42.62% على التوالي. (أنظر الجدول والشكل رقم)
- أما بالنسبة للصادرات فقد طغت عليها فئة الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 90.52% (التي سجلت انخفاضا بنسبة 35.20%)
- دائما من حيث التركيبة، إن مثلت فئة اللوازم الصناعية الغير المذكورة في موضع آخر حصة ضئيلة تقدر بـ 7.11% فقط، فإن الفئات الأخرى تمثل هي أيضا حصص جد ضئيلة إلى ضئيلة تتراوح ما بين 0.06% و 1.87% (أنظر الجدول والشكل)

الجـدول رقـم (06): المبـادلات التجاريـة الجزائريـة وفقـا للتصـنيف حسـب الفئـات الاقتصادية الواسعة التنقيح

(حصص نسبية %، القيمة مليون دولار أمريكي)

	الواردات			الصادرات			معـدل التغطية %
	القيمة	الحصة النسبية %	نسبة التغير %	القيمة	الحصة النسبية %	نسبة التغير %	
الأغذية والمشروبات	7472.36	21.73	6.75	446.17	1.87	8.29	**0.06**
لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر	12922.62	37.57	-17.33	1690.94	7.11	-17.99	**0.13**
وقود وزيوت تشحيم	670.21	1.95	-42.62	21541.04	90.52	-35.20	**32.14**
سلع انتاجية (عدا معدات النقل) واجزاؤها وملحقاتها	7477.15	21.74	-17.98	13.39	0.06	-17.11	**0.00**
معدات النقل واجزاؤها وملحقاتها	2361.50	6.87	-52.49	57.76	0.24	109.28	**0.00**
سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر	3451.98	10.04	-14.54	47.31	0.20	-24.49	**0.01**
سلع غير مذكورة في موضع آخر	30.52	0.09	1005.14		0.00		-
نقود ذهبية ونقود متداولة	5.30	0.02	27.25		0.00		-
المجموع	34391.04	100	-17.59	23796.60	100	-33.57	**69.19**

المطلب الثالث : تداعيات سبل الخروج من الازمة [1]

- **تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات**

أجلت وزارة الصحة، منح العطل لجميع مستخدمي قطاع الصحة، بما فيهم الذين يشتغلون في إطار عقود الإدماج المهني، ووجهت وزارة الصحة تعليمة إلى مديري الصحة الولائيين ومديري المراكز الاستشفائية لتعليق كل العطل الخاصة بالعاملين على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن.

- **الحد من التجمعات**
- **غلق جميع المدارس والجامعات:**

في 12 مارس 2020، أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس (يشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي) والجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية، مُستثنيا المؤسسات الجامعية التي سوف تجرى بها الامتحانات الاستدراكية.

بتاريخ 14 مارس 2020 قررت عدة جامعات على غرار جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، وجامعة فرحات عباس ومحمد لمين دباغين بسطيف تأجيل الامتحانات الاستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى تاريخ 5 أبريل 2020

فتوى حول صلاة الجماعة ودفن موتى كورونا:

في 17 مارس 2020،في تصريح ليوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد.

[1] موسوعة وكيبيديا الحرة + الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات الجزائرية

في 25 مارس 2020 أكدت لجنة الفتوى، لدى وزارة الشؤون الدينية، في بيان لها، «بما أن وزارة الصحة، أخذت على عاتقها التكفل بغسل الموتى المصابين بكورونا، وتكفينهم ودفنهم، ووضعت جملة من الإجراءات الوقائية الصارمة، فإنه يجب شرعا احترام هذه الإجراءات والالتزام بها حفاظا على الأنفس»، وقالت اللجنة أن جمهور العلماء اتفقوا على أن غسل الميت من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك.

ودعت لجنة الفتوى إلى: [1]

- وضع الجثة في تابوت مغلق محكم قبل أي عملية نقل،
- تعيين فرد أو اثنين فقط من عائلة الميت لحضور الجنازة،
- عدم السماح لأهل الميت برؤيته إلى بعد تجهيزه مع منع لمسه.
- ضرورة استرجاع وتجميع الأغراض التي يكون قد استعملها الميت قبل موته كالفراش والألبسة ووضعها في كيس بغرض حرقها، مشددة على
- تنظيف الغرف وملحقاتها التي يشك في تعرضها للعدوى، * تنظيف وتعقيم أغراض الميت التي استعملها مثل الأواني وغيرها.
- حرق جميع الأفرشة التي تلطخت بإفرازات جسم الميت،
- ارتداء الأشخاص المكلفين بنقل الجثة لقفازات خاصة
- إنزال الجثة بشكل بطئ داخل القبر.
- غسل الأيدي جيدا على الاشخاص الذين شاركوا في عملية نقل ودفن الجثة،
- الحفاظ على مسافة الأمان بنحو متر أثناء القيام بصلاة الجنازة على الميت.
- منع على الأشخاص المصابين بعلة أو مرض حضور مراسم الجنازة،

[1] موسوعة وكيبيديا الحرة + الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات الجزائرية

فتوى حول صلاة العيد:

في 13 مايو 2020، أفتت اللجنة الوزارية للفتوى بأداء صلاة عيد الفطر المبارك في البيوت جماعة بين أفراد الأسرة الواحدة أو فرادى، ويمكن أداؤها لأصحاب المداومات في أماكن العمل في حدود المتاح لهم. في 15 مايو 2020، كشفت اللجنة الوزارية للفتوى عن كيفية أداء صلاة عيد الفطر المبارك في البيوت، بعد تعذر أدائها في المساجد بسبب جائحة كورونا، حيث جاء في بيان للجنة أن «صلاة العيد تصلى كما تصلى مع الإمام، ركعتين يكبر في الأولى سبع تكبيرات، بما فيها تكبيرة الإحرام، وفي الثانية ست تكبيرات بما فيها تكبيرة القيام...ويقرأ في كل ركعة الفاتحة مع سورة جهرا، ولا تُشرع خطبة العيد في البيوت». وأن صلاة العيد، يبدأ وقتها بحل صلاة النافلة، أي بعد شروق الشمس بنحو نصف ساعة، ويمتد إلى الزوال.

تسريح نصف العمال:

في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها:

- تسريح نصف من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ برواتبهم.
- تسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار.

في 21 مارس 2020، أصدر الوزير الأول، عبد العزيز جراد مرسوما تنفيذيا يحدد كيفيات تطبيق الإجراءات التي أقرها رئيس الجمهورية. والرامية إلى الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، نشر المرسوم (رقم 20-69) في العدد 15من الجريدة الرسمية.

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماع للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها:

- يُطبق إجراء تسريح 50 بالمائة من العمال كذلك في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة، بحيث سيتم دراسة الخسائر المنجرة عن هذا الإجراء لتتكفل بها الدولة في وقت لاحق.

اصدر الوزير الأول عبد العزيز جراد بتاريخ 21 مارس 2020 مرسوما تنفيذيا للإبقاء على عمال القطاعات الحيوية وهي:

- الصحة
- الامن الوطني
- الحماية المدنية
- الجمارك
- إدارة السجون
- المواصلات السلكية ولا سلكية
- مخابر مراقبة الجودة
- مصالح البيطرية
- مصالح النظافة والتطهير
- الموظفين المكلفين بالمراقبة والحراسة
- سلطة الصحة النباتية.

غلق كلي للمحلات ومكافحة المضاربة:

بتاريخ 17 مارس 2020 وفي إطار في الاجتماع التكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون برئاسة الجمهورية القرارات التالية:

- غلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقتة، إبتداء من يوم الأحد 22 مارس 2020 على الساعة الواحدة صباحا إلى غاية 4 أبريل 2020 ويمكن رفعها أو تمديدها إذا اقتضت الضرورة.
- ضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.
- تكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة.

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 وهي:

- غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه)
- غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها.
- يتعين احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل الجماهير، بحيث يقع على عاتق الإدارات المعنية الحرص على احترام هذه المسافة واللجوء إلى القوى العمومية إن اقتضى الأمر.

قيود السفر:

تعليق الرحلات نحو الخارج:

في 12 مارس اتفقت الجزائر والمغرب بعد التشاور على وقف الرحلات الجوية بين البلدين مُؤقتًا كإجراء وقائي حسب بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية. وكإجراء إحترازي دعت سفارة السعودية في الجزائر السعوديين الراغبين في العودة للسعودية، والذين يواجهون صعوبة في العودة التواصل مع سفارة المملكة بُغية ترتيب عودتهم.

في 13 مارس قررت الخطوط الجوية الجزائرية إلغاء الرحلات من وإلى فرنسا نحو مدينة سطيف، تلمسان، باتنة، عنابة، بجاية، بسكرة، الوادي، وأبقت الرحلات فقط بشكل مُخفض من مطارات الجزائر، قسنطينة وهران مع تعليق دائم للرحلات من وإلى إسبانيا إلى غاية 4 أبريل 2020.

في 15 مارس 2020، أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد، بعد التشاور مع نظيره الفرنسي إدوارد فيليب، بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا ابتداءًا من 15 مارس 2020.

- **تعليق الرحلات الجوية الداخلية:**

في 19 مارس 2020، أعلنت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتعليق جميع الرحلات الداخلية الجوية وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 مارس 2020، إلى غاية 4 أبريل 2020، إلى جانب ذلك أعلنت شركة طيران الطاسيلي بتعليق الرحلات الداخلية بدءا من 22 مارس 2020.

- **وقف النقل الداخلي:**

في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات.

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني.

- **تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا:**[1]

في 17 مارس 2020، في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورونا في البلاد أصدر المجتمعون بالرئاسة في إطار الحد من انتشار الوباء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الإصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة، ومنها تدعيم لجنة اليقظة والمتابعة الحالية بوزارة الصحة بلجنة علمية لمتابعة وباء كورونا، تشكل من كبار الأطباء الأخصائيين وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الوباء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا وبانتظام.

في 21 مارس 2020، نَصَّب الوزير الأول عبد العزيز جراد لجنة متابعة ورصد وباء كورونا برئاسة عبد الرحمان بن بوزيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات اللجنة تتشكل من:

[1] المرجع نفسه.

- عمار بلحيمر وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة
- عبد الرحمان لطفي بن باحمد وزير منتدب لدى وزير الصحة مكلف بالصناعة الصيدلانية
- الدكتور جمال فورار الناطق الرسمي للجنة المدير العام للوقاية
- الدكتور محمد بقات بركاني رئيس مجلس عمادة الأطباء
- الدكتور طواهرية عبد الكريم رئيس مجلس عمادة الصيادلة
- الأستاذ مصباح إسماعيل خبير في الأمراض المعدية
- الأستاذ يوسف ندير مختص في علم الأوبئة
- الأستاذ مهياوي رياض مختص في التخدير والإنعاش
- الأستاذ فواتيح زوبير مختص في علم الأوبئة والطب الوقائي
- الدكتور أخموخ إلياس مختص في الأمراض المعدية
- يمكن للجنة أن تستعين بكل شخص يفيدها في سير أشغالها

- **العزل الصحي المحلي:**

توزيع مناطق العزل الصحي الكلي والجزئي على ولايات الجزائر: الأزرق القاتم (حجر كلي) الأزرق الفاتح (حجر جزئي).

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حجرا صحيا كاملا على ولاية البليدة لعشرة أيام، وجزئيا في الفترة الليلية (من الساعة السابعة مساء (19 سا 00) إلى الساعة السابعة صباحا لليوم الموالي (07سا00)) على العاصمة، فعلى مستوى ولاية البليدة كانت القرارات التالية:

- حجر تام في البيوت لمدة عشرة (10) أيام قابلة للتمديد مع منع الحركة من وإلى هذه الولاية.

- يجب أن تكون الخرجات الاستثنائية مرخصا بها مسبقا من طرف السلطات المختصة للدرك الوطني أو الأمن الوطني.
- سيتم اتخاذ اجراءات استثنائية لضمان تموين السكان بالمستلزمات الطبية والمواد الغذائية.
- في هذا الاطار، سيتم وضع حواجز مراقبة أمنية.

توسيع اجراءات الحجر الجزئي إلى الولايات التسع التالية: باتنة، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، المدية، وهران، بومرداس، الوادي وتيبازة. ويطبق هذا الإجراء في الولايات التسع ابتداء من السبت 28 مارس 2020 وتخص الفترة الزمنية من الساعة ال 19 إلى غاية الساعة السابعة صباحا".

إجراءات الجماعات المحلية:[1]

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعاللمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها:

- يتعين على مسؤولي الجماعات المحلية القيام بأنشطة تعقيم وتطهير الأماكن العمومية على نطاق واسع.
- استحداث، لدى الوالي، لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية ومكافحة وباء فيروس كورونا.

سطيف:

في 16 مارس 2020 أصدر والي سطيف قرارات تتعلق بالغلق الفوري لكل من حديقة التسلية التي تتوسط مدينة عين الفوارة، وكذا، كل المراكز التجارية على غرار ماليزيا والرايس وبارك مول التجاري، وكل الأسواق الأسبوعية، على غرار سوق السيارات، وكذا،

[1] المرجع نفسه.

الحمامات المعدنية على غرار حمام قرقور وحمام السخنة، كما أصدر الوالي، قرارات تخص غلق قاعات الدروس الخصوصية وكذا قاعات الأفراح.

تقرر غلق الموقع الاثري "كويكول" والمتحف التابع له بمدينة جميلة (شرق سطيف) أمام العائلات.

الشلف:

في 17 مارس 2020 قررت بلدية الشلف، عقب اجتماع موسع لأعضاء المجلس الشعبي، غلق جميع المرافق العمومية والمحلات التجارية المستقبلة للجمهور بما فيها قاعات الحفلات، المقاهي، قاعات الألعاب، محلات الحلاقة والتجميل للنساء والرجال والمسابح إضافة إلى سوق المواشي وحدائق التسلية بداية من اليوم إلى غاية 4 أبريل 2020.

التسهيلات الجمركية والضريبية:[1]

تم تكليف وزارة المالية في 17 مارس 2020 بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها أمر مصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.

[1] موسوعة وكيبيديا الحرة + الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات الجزائرية

أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب، مضيفة أن هذا الإجراء استثنائي ولن يترتب عليه أي عقوبة تأخير.

إجلاء المواطنين والحجر:

أجْلت الجزائر في 2 فبراير 2020، 48 شخص من الصين بينهم 31 جزائري و 10 تونسيين، 3 ليبيين، 4 موريتانيين عبر طائرة خاصة، وُضعوا في الحجز الصحي لمدة 14 يوماً.

في 14 مارس 2020، قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعايا الجزائريين العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية

في 19 مارس 2020، سيتم إجلاء مواطنين من الخارج في عملية هي الأكبر على الإطلاق ستمتد عبر أربع قارات، حيث ستخصص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين.

وقد أفاد بيان لوزارة الداخلية بأنها أعدت مخططا لإجلاء 2278 رعية جزائري عالقين ببعض مطارات الدول إلى أرض الوطن عبر 9 رحلات جوية، حيث سيتم نقلهم مباشرة إلى مواقع الحجر الصحي التي خصصت لهم. وسيتم إجلاء هؤلاء الرعايا انطلاقا من مطارات باريس عبر 4 رحلات إلى كل من الجزائر العاصمة (رحلتان)، تلمسان وقسنطينة، ومن مرسيليا عبر رحلتين (2) إلى مدينة وهران، ومن ليون إلى وهران (رحلة واحدة) ومن الدار البيضاء المغربية إلى تلمسان ومن دبي (الإمارات) إلى الجزائر العاصمة. والمواقع المخصصة للحجر الصحية هي:

- ماتاريس (تيبازة)
- رونيسونس، الزيانيين (تلمسان)

- الخيام وحسين (قسنطينة)
- فندق آزاد، المنتزه، قصر المنصور (مستغانم)
- فندق الواحات (الجزائر العاصمة)

وُضَـع 742 مسـافر جزائـري قـادم مـن مرسـيليا فـي الحجـر الصـحي بفنـدق مزفـران (غـرب العاصمة).

ملخص الفصل الثاني:

بالرغم من قوة تأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول والى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والتقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للربع الى اقتصاد التنويع ، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بإلزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير.

خاتمة

الخاتمة:

إن الأزمات الصحية العالمية التي ظهرت بسبب عالم المكروبات في تزايد كبير في الآونة الأخيرة وهي مختلفة عن الأزمات الأخرى لأنها متعلقة بالصحة، فالأمراض المستجدة يمنها أن

تتحول إلى أوبئة لأنها أخطارا تهدد أمن المجتمع الدولي ولأنها قادرة على إحداث تدهور اقتصادي واجتماعي هائل، فهي شديدة الوخامة ولا يمكن التنبؤ بها نظرا لحداثتها، وفيروس كورونا المستجد كوفيد- 19 احدى هذه الجراثيم الأوبئة التي وضحت لنا خطورة الازمات الصحية العالمية على اقتصاديات الدول العالمية.

وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد أثر على البشر في منطقة انتشاره "الصين" وانتقل إلى اغلب دول العالم، مخلفا آثار كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد.
- انتقل فيروس كورونا المستجد كوفيد -19 إلى العديد من دول العالم وأثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية والترابطات المالية وقناة السياحة والنقل واهم قناة هي الاتصال المباشر للإنسان مع الانسان.
- أثر فيروس كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية، المالية والاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين في الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فان توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الانتاجية في الصين أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف

الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

- اتخذت الجزائر اجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية، وذلك فيما يخص العديد من الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري. الحجر المنزلي للعديد من الولايات، والعديد من القرارات الاخرى في مجالات مختلفة.
- ان الاقتصاد مبني على الانسان، وإذا كان الإنسان هو المتضرر من فيروس كورونا فسيتضرر بالتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس الكورونا أزمة إنسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يؤثر بالتالي على القطاع المالي.
- اصاب وباء كورونا الاقتصاد العالمي بدءا من حركة التجارة وسلاسل التوريد واسعار الاصول والسلع الاولية حتى القرارات المستقبلية للمستثمرين وسط ندرة المعلومات والنظرة المستقبلية حول تطور انتشار الوباء.
- ادى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي وعزل دول ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.
- أثر فيروس كورونا على الجزائر كغيرها من دول العالم، وأثار حالة من الذعر والهلع بين صفوف المواطنين وأرغم أغلبهم على الحجر المنزلي، وهو ما أثر على المردود البشري للشركات والخدمات وما ترتب على ذلك من ضرر في النشاط الاقتصادي.
- تأثر الاقتصاد الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الأخيرة، على اعتبار أنه مصدر الدخل الوحيد للبلاد.

التوصيات:

- افرزت هذه الأزمة العديد من الصدمات الخارجية، وهو ما أدى إلى ضرورة النظر نحو تقليص العولمة وإتباع نهج أقل انفتاحا في السفر والهجرة.
- ضرورة قيام المزيد من الشركات بتقييم مخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمية والفوائد المترتبة على خفض التكاليف وإدارة المخزون في الوقت المناسب وزيادة الكفاءة.
- ضرورة قيام الجهات التنظيمية المالية تقييم مدى خطورة انتقال مخاطر السيولة من البنوك إلى الجهات غير المصرفية بشكل جدي أكثر.
- ضرورة انشاء مركز وطني في جميع الدول بما فيها الجزائر لإدارة الأزمات والكوارث الصحية تابع الوزارات الصحة يعتبر كنقطة التقاء المعلومات الصحية لمتخذي القرار مبني على المعلومات الدقيقة والسليمة في حال الازمات بمختلف مستوياتها، والذي يعتبر مقياسا مهما لأداء فروع المراكز والمستشفيات واماكن التجمعات البشرية.
- ضرورة اقامة دورات تكوينية حول كيفية تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية في أثناء الأزمات المركبة التي تبدأ صحية ثم تصبح اقتصادية ومالية للارتقاء بالمستوى المني لتقديم المساعدات الإنسانية في أثناء الحالات الطارئة، وتعزيز الأخلاقيات المهنية والمبادئ الإنسانية.
- ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث على أثر الأزمات الصحية على الهجرة خاصة في تمييز العوامل الصحية عن غيرها من دوافع الهجرة، وضرورة تحقيق قدر أكبر من الانسجام المطلوب بين تعليمات الصحة الدولية وسياسات الهجرة وممارساتها على المستويات الوطنية والدولية بغية إثراء الاستجابات الحكومية التي تساعد السكان على تجنب الهجرة خلال الأزمات الصحية.
- ضرورة تحقيق مزيد من التنسيق بين الهيئات الحكومية الصحية وتلك المعنية بشؤون الهجرة، وينبغي أن توفر سياسات الهجرة الوطنية أيضا المساعدة والحماية للاجئين

القادمين من مناطق متأثرة بالأزمات الصحية أو الذين يواجهون خيار العودة إليها ويجب أن يكون ذلك بعدة طرق منها تعليق أوامر الترحيل إلى حين انحسار الأزمة الصحية.

- ينبغي أن تعمل السلطات الصحية مع قطاعات السفر والنقل والسياحة لتقديم ما يلزم من معلومات إلى المسافرين بهدف الحد من المخاطر العامة للإصابة بالأمراض التنفسية الحادة، وذلك من خلال عيادات الصحة أثناء السفر ووكالات السفريات ووكلاء النقل وفي نقاط الدخول.
- انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حتم على الجزائر ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الانتاج والاستثمار في الجزائر، والعمل على ضرورة إقناع المستوردين الجزائريين بالإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات يستغل وقت الأزمات الطارئة.

قائمة المصادر والمراجع

1 – نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى ،2008 .

2 – حسام علي داود واخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، 2002 .

3 – بولعراس صلاح الدين 2020 ، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات عالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الاتية والمواكبة البعدية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلة 20 العدد الخاص حول اثار الاقتصادية لجائحة كورونا .

4 – طبولي أحمد ، تواتية الطاهر ، 2020 ، دراسة تحليلية وفق نظيرة شاملة لأهم اثار جائحة كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي ، الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

5 – منظمة الصحة العالمية .

6 – بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي .

7 – المديرية العامة للجمارك ، شليحي الطاهر مخبر MQEMAD جامعة الجلفة 2018/2000 .

8 – موسوعة وكيبيديا الحرة ، الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات الجزائرية .

9 – المديرية العامة للجمارك 2019 .

10 – المديرية العامة للجمارك 2020 .

12 – سمير بوعيس ، انعكاسات جائحة كورونا كوفيد 19 على حرية التنقل وممارسة النشاط الاقتصادي بالجزائر ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، المجلة 3 العدد 3 سبتمبر 2020 .

13 – العيسى علي ، تجانية حمزة ، تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1 الجزائر .